واتفاقا لمنافي لهما كونهما واحدا بتيد الوحدة وليس كذلك فص
ويكون هذا من خواص الكم المنفصل اين ويكون كون كل قطعة
منه مع اتب الزيادة والنقصان نوعا آخر بسبب ازدياد
الاجزاء المادية ونقصانها من خواص الكم المنفصل فان
مراتب الاجزاء المقدارية التي اشتملت عليها اقسام
الكم المتصل من الجسم التعليمي والسطح والخط والزمان
غير متخالفة بالماهية لما تقرر عندهم ان القسمة الفرضية
في المقادير المتصلة انما يكون الى حد ما الى اجزاء متساوية
في الماهية صرح بذلك الشارح العلامة في حواشيه على شرح
التجريد في بحث العلة والمعلول فص ثم عدم
تركب العدد من الاعداد التي تحته اي بعد الحاجة لنا الى
اجراء هذا الدليل على التقدير بن المذكورين الى التزام كون العدد
وكل من الاعداد التي تحته واثبات علم كون مراتب الاعداد ذات صورة
نوعية بل يكفينا فيه كون معروض العدد مركبا مما تحته من
المعدودات المعروضة لتلك الاعداد وانا يتوجه على هذا
التركيب المنع المتوجه على تركب الاعداد مما تحته فانا نعلم بديهة
ان مجموع زيد وعمرو اعني معروض الهيئة الاثنينية التي لا صورة
نوعية له قطعا مغاير لمجموع زيد وعمرو وخالد اعني معروض الهيئة
الثلاثية وغير خارج عنه فليكون جزء منه ولا يتوجه ايضا منع

منع كون تلك المعروضات موجودة فانه مكابرة تخالف بحكم
العقل على ما سيجيء فص وعن مجموع آ ب د فلو
لم يكن مجموع آ ب موجودا في سلسلة العلل مغايرا
لكل واحد من الاحاد لما كان لما اختاره بعض المحققين
وجه فص على ما فصلناه في بعض رسائلنا وهو
رسالته القديمة في اثبات الواجب حيث قال فيها انه
يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة
للمجموع وهو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا
انتهى فلو لم يكن معروض العدد مركبا من المعروضات
التي تحته ولم يكن تلك المعروضات موجودات اخر مغايرة
لكل واحد من آحاد السلسلة لكان لتجويزهم في البرهان
كون الجزء علة للمجموع وجه ولما كان لاختيارهم في القطع
فيه كون جزئه الذي هو ما فوق المعلول الاخير علة للمجموع
وكونه معلولا لما قبله بمرتبة وهكذا الى غير النهاية ايضا
وجه هكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام فص وما يتوهم
من انه ليس هناك الا الاحاد اشارة الى رد ما زعمه
صدر الحكماء من انه لو لم يعتبر مع الاحاد الهيئة الا
والجزء الصوري لم يكن هناك موجود اخر فلا يكون معروضات
الاعداد التي تحت عدد موجودة فلا يجري الدليل على

Copyright © King Saud University